الغرير رئيس المجلس الوطني الإماراتي في حوار لـ (الشورى) يتطلع لبرلمان خليجي موحد

الممارسة البرلمانية لا تتم في المؤسس

حوار: محمد الشيباني

• معالي رئيس المجلس الوطني الاتحادي كيف جاءت زيارتكم التي قمتم بها إلى المملكة؟

– أتت هذه الزيارة التي قمت بها مع وفد من المجلس الوطني الاتحادي إلى بلدنا الثاني المملكة العربية السعودية الشقيقة تلبية للدعوة الكريمة من أخي معالي الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد رئيس مجلس الشورى، وذلك في إطار تبادل الزيارات بين المجلسين دعما للعلاقات البرلمانية الثنائية وتعزيزا للتعاون المشترك.

كما أنها أتت في إطار تدعيم العلاقات الأخوية والخاصة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خصوصا في ظل ما تتمتع به تلك العلاقات من قواسم مشتركة خاصة في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

•خلال زيارتكم للمملكة استقبلكم خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد والتقيتم عدداً من المسؤولين، ما أبرز القضايا التي تناولتها تلك اللقاءات ؟

– لقد حظينا خلال هذه الزيارة بلقاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حيث نقلنا له – حفظه الله – تحيات أخيه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة – حفظه الله – وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي – رعاه الله – كما تناولنا خلال اللقاء العديد من القضايا والموضوعات الثنائية والخليجية والإقليمية والعالمية.

> **الفصل التشريعي الحالي للمجلس الوطني الاتحادي يعد علامة بارزة في تاريخ الإمارات**

كما تشرفنا كذلك بلقاء صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود – ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران المفتش العام وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض وسمو الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، وتناولت هذه اللقاءات العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها في جميع المجالات إضافة إلى بحث عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك ومواقف البلدين حيالها.

وعقدنا خلال الزيارة جلسة مباحثات رسمية ثنائية مع معالي رئيس وأعضاء مجلس الشورى السعودي تم خلالها مناقشة الموضوعات البرلمانية وتبادل الخبرات في هذا المجال في إطار الاستفادة من تجارب المجلسين، إضافة إلى تنسيق المواقف

ـات المخصصـــة لهـا فقـط

أكد معالي رئيس المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة الأستاذ عبد العزيز بن عبد الله الغرير على متانة العلاقات التي تربط بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وبين مجلس الشورى والمجلس الوطني الإماراتي، وعبر معاليه عن سعادته بلقاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين الأمير سلطان بن عبد العزيز – حفظهما الله – وكبار المسؤولين في المملكة، وذلك خلال زيارته التي قام بها مؤخراً للمملكة.

وقال الغرير في حوار خاص لـ (الشورى): إن زيارته للمملكة جاءت في إطار تبادل الزيارات المشتركة بين المجلسين دعماً للعلاقات البرلمانية الثنائية وتعزيز التعاون المشترك، وكذلك تدعيماً للعلاقات بين البلدين. وأبان معاليه أن الفصل الرابع عشر الحالي للمجلس الوطني الاتحادي يعد علامة بارزة في تاريخ دولة الإمارات بشكل عام والمجلس الوطني بشكل خاص حيث تم لأول مرة اختيار نصف أعضائه البالغ عددهم أربعين عضواً بالانتخاب في أول تجربة انتخابية تشهدها البلاد، مشيراً إلى أن هناك عدداً من الموضوعات التي سيناقشها المجلس الوطني الاتحادي مثل ظاهرة غلاء الأسعار، والعمالة الوافدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتأثير قرارات وأنظمة وزارة العمل الجديدة، وسياسة هيئة الشؤون الإسلامية والأوقاف، وصندوق الزواج. وحول إنشاء برلمان خليجي موحد قال الغرير: إن الخطوات الحالية تسير في اتجاه إيجاد منظومة برلمانية عبر برنامج زمني ممنهج ومدروس ووفق خطوات متتالية للوصول إلى هذا التجمع. ودعا إلى إيجاد وفتح قنوات اتصال جديدة ومباشرة تستهدف دمج وإشراك المواطن في القضايا والموضوعات والقوانين التي يطرحها أعضاء البرلمان وذلك لتقريب الفجوة بين المجالس البرلمانية والمواطن العربي. وفيما يلي نص حديث معالي رئيس المجلس الوطني الاتحادي:

حيال مجمل القضايا الراهنة وتطورات الأوضاع في العالم.

كما تم التركيز خلال تلك المباحثات على تعزيز التعاون البرلماني بين المجالس البرلمانية لدول الخليج العربية، وأهم أهداف هذا التعاون والقضايا والموضوعات ذات الأولوية المزمع تدارسها.

إلى ذلك، فقد تم التطرق إلى العديد من الموضوعات الاقتصادية والاستثمارية والثقافية المشتركة وبحث سبل تطويرها لما فيه مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين، إضافة إلى موضوع السوق الخليجية المشتركة، وملف العمالة الوافدة في دول الخليج، والدور الذي تضطلع به مجالسنا البرلمانية في تناول هذه الموضوعات والتوصل إلى التوصيات المناسبة في شأنها.

• كيف تقيّم معاليكم تجربة المجلس الوطني الاتحادي بنظامه الجديد في الانتخابات الجزئية؟ وهل يرى معاليكم أن مدة سنتين كافية لإكمال دورة كاملة في نظام المجلس؟

– يعدّ الفصل التشريعي الرابع عشر الحالي للمجلس الوطني الاتحادي علامة بارزة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام والمجلس الوطني بشكل خاص، حيث تم لأول مرة لختيار نصف أعضائه البالغ عددهم أربعين عضواً بالانتخاب في أول تجربة انتخابية تشهدها البلاد.

وقد جاءت هذه التطورات استناداً إلى وثيقة برنامج العمل السياسي التي أطلقها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة – حفظه الله – في شهر ديسمبر من العام ٢٠٠٥م كخطوة أولى ضمن خطوات عدة على طريق التطوير السياسي في الدولة من أجل تمكين المجلس الوطني ليكون سلطة مساندة وداعمة للسلطة التنفيذية في مسيرة البناء والتنمية للوطن.

وقد أثمرت هذه الانتخابات عن اختيار نخبة متميّزة من الأعضاء إضافة إلى انتخاب امرأة لعضوية المجلس، وقد دعمت القيادة الرشيدة

هذه النتائج عبر قرارها بتشكيل أعضاء المجلس الوطني خلال هذا الفصل تضمن من بين أعضائه تسع اعضاء سيدات لتصبح نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني من أعلى النسب العالمية.

وقد حرص المجلس خلال هذا الفصل التشريعي على القيام بدور فاعل على الصعيدين الداخلي والخارجي، ونجح الاعضاء في مواصلة المسيرة والقيام بواجباتهم المنوطة بهم واضعين اسسا راسخة لطبيعة عمل المجلس التي تتطلب ارتقاء بالاداء ليكون أكثر تفاعلا ومتابعة لهموم الوطن والمواطنين.

وانطلاقا من ادواره التشريعية والرقابية، واصل المجلس مناقشة العديد من مشروعات القوانين وطرح الموضوعات العامة وتوجيه الأسئلة للوزراء حول مختلف القضايا محققا الكثير من الإنجازات التي ساهمت في تعزيز المسيرة الاتحادية ودعم الوزارات والمؤسسات في إطار من التنسيق والتعاون المشترك.

أما في شأن مدة العضوية، فإننا نرى أن العمل البرلماني عمل فني في كثير من جوانبه، وتحكمه قوانين ولوائح معينة تنظم عمل العضو داخل قاعة المجلس ولجانه ومشاركته الداخلية والخارجية. مما يتطلب من العضو وقتا ليس بالبسيط للاطلاع عليها حتى يستطيع ممارسة دوره ضمن الصلاحيات المنوطة له، هذا بالإضافة إلى الخبرة اللازمة التي يحتاج العضو لاكتسابها إلى مدة أطول.

وأما موضوع مدة العضوية فلا يزال قيد البحث في إطار برنامج العمل السياسي الذي أطلقه صاحب السمو رئيس الدولة بهدف التطوير السياسي وتمكين المجلس الوطني الاتحادي من اداء دوره على افضل وجه.

• هل لنا ان نطلع على أهم محاور أجندة المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي في المرحلة المقبلة؟

– حرص المجلس الوطني الاتحادي في الفصل التشريعي الرابع عشر على تفعيل دوره استجابة لمتطلبات المرحلة الجديدة للحياة البرلمانية، ومواكبة لما تم إعلانه في إطار إستراتيجية الحكومة الاتحادية، حيث تبنى المجلس خلال دور الانعقاد الأول من فصله التشريعي الحالي إستراتيجية لتطوير وتحديث أجهزته وآليات عمله، وتم تشكيل لجنة لهذا الغرض.

وتسعى اللجنة إلى الاستعانة بخبرات بعض أعضاء المجلس الوطني السابقين والعاملين فيه وبعض المهتمين في هذا الشأن على الصعيد الوطني، كما تسعى إلى الاستعانة بالخبرات البرلمانية سواء على الصعيدين الإقليمي والدولي ليكون عملها ونشاطها منسجما مع التطلعات الوطنية التي يسعى المجلس الوطني الاتحادي إلى تحقيقها ومواكبتها في ظل التطورات الأخيرة التي استجدت على مسيرته.

ويمضي المجلس قدما في دعم جميع البرامج الوطنية لاسيما برامج التوطين وتحسين جودة خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وتطوير القوانين والتشريعات مع تأكيده على ضرورة العمل لبلورة أفكار ومبادرات لتحديث علاقة الدولة بالمجتمع وإبراز دولة الإمارات كنموذج لمجتمع مدني عصري متطور ومنفتح يضع المشاركة العامة للمواطن عبر الأطر والمؤسسات الشرعية للدولة أولوية رئيسة له وعنوانا أساسيا من عناوينه.

وهناك موضوعات عامة سوف يناقشها المجلس خلال الفترة القادمة ومنها:

تفاقم ظاهرة غلاء الأسعار، العمالة الوافدة في دولة الإمارات العربية المتحدة وتأثيرات قرارات وانظمة وزارة العمل الجديدة، سياسة هيئة الشؤون الإسلامية والأوقاف، صندوق الزواج.

أما في شأن المشاركات البرلمانية الخارجية، فسيشارك المجلس في العديد من المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية ومنها: الاحتفال التكريمي بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في الأردن، الدورة العادية الأولى للبرلمان العربي الانتقالي للعام ٢٠٠٨م بالقاهرة، المؤتمر الثالث عشر للاتحاد البرلماني العربي بالعراق، الملتقى الأول للبرلمانيات بالخرطوم، الدورة الثانية غير العادية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بإسطنبول واجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي رقم ١١٨ بجنوب افريقيا.

• كيف ترون معالي الرئيس مستوى التعاون بين المجالس الخليجية؟ وكيف يرى معاليكم فكرة إنشاء برلمان أو اتحاد برلماني خليجي؟

– تتميّز شعوب ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالعديد من الخصائص المشتركة ساهمت وبشكل فعال في تعزيز التواصل والاتصال فيما بينها مما اسس لقاعدة صلبة انطلقت منها العديد من المشروعات الوحدوية والتكاملية.

ويلمس المتابع لأنشطة البرلمانات الخليجية وبرامجها المشتركة هذا الأمر من خلال الزيارات البرلمانية المتبادلة الدائمة والمكثفة بين مسؤولي وممثلي هذه البرلمانات وأماناتها العامة والهادفة إلى التواصل وتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب البرلمانية المشتركة، ولعل الاجتماع السنوي للأمناء العامين لمجالس الشورى والوطني والأمة والنواب لدول مجلس التعاون الخليجي يعد احد ابرز بوادر وثمار هذه التوجهات، ونامل من

في حواره مع المحرر

الحرية المسؤولة وإحترام تفكير الآخرين يعززان السلوك البرلماني

مثل هذه الاجتماعات أن تثمر عن تعزيز التعاون والتنسيق على هذا الصعيد.

كما تجسد مستوى التعاون البرلماني الخليجي المشترك في مشاركاتنا البرلمانية الخارجية من خلال التنسيق فيما بيننا في اجتماعات الاتحاد البرلماني العربي والإسلامي والدولي لتوحيد المواقف تجاه مختلف القضايا.

أما في شأن إنشاء برلمان خليجي موحد فنعتقد أن الخطوات الحالية تسير في اتجاه إيجاد منظومة برلمانية عبر برنامج زمني ممنهج ومدروس ووفق خطوات متتالية للوصول إلى هذا التجمع، ويعد المجلس الوطني الاتحادي من المجالس الخليجية المبادرة التي دعت إلى ذلك لإحداث نقلة نوعية على صعيد التعاون البرلماني الخليجي المشترك الأمر الذي يعزز من روابط التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

وانطلاقا من هذا التوجه، اعتمد المشاركون في الاجتماع الأول لرؤساء مجالس الشورى والوطني والأمة والنواب بدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في الدوحة في شهر نوفمبر من العام ٢٠٠٧م ورقة العمل التي قدمها وفد المجلس الوطني حول آليات عمل الاجتماعات الدورية لرؤساء البرلمانات الخليجية واللجان التابعة سعيا لتحقيق أهداف دول المجلس وتوحيد المواقف والرؤى في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية وتطوير متطلبات العمل البرلماني في البرلمانات الخليجية ومقتضيات التعاون مع حكومات دول المجلس مع مراعاة الخصوصية الوطنية لبرلمان كل دولة.

• ما تقييم معاليكم لمساحة دور المجالس النيابية العربية في الحياة السياسية وصناعة القرار؟

– عملية التقييم للبرلمانات العربية مجتمعة في إطار معايير موحدة أمر غير واقعي، فهناك خصوصية لكل برلمان تحكم عمله واختصاصاته ومبررات إنشائه، كما أن هناك تباينا في التجارب البرلمانية على المستوى الوطني، هذا بالإضافة إلى اختلاف الدول وطبيعة نظام الحكم فيها وتراتبية سلطاتها ومؤسساتها الدستورية.

فنحن في دولة الإمارات مثلا لنا تجربة برلمانية وخاصة على مستوى المنطقة من خلال ما تم الوصول إليه من مكاسب على مستوى التمثيل البرلماني للأعضاء في المجلس، وهو ما أشرنا إليه في معرض ردنا السابق عن التجربة البرلمانية للمجلس والانتخابات التي شهدتها الدولة.

وإننا بالطبع نتطلع دائما إلى تطوير دور المجالس

النيابية العربية في الحياة السياسية وصناعة القرار، واعتقد أن جهود الاتحاد البرلماني العربي والبرلمان العربي الانتقالي تصب في هذا الاتجاه.

• كيف ننمي ثقافة الممارسة البرلمانية في مجتمعاتنا العربية؟

– الممارسة البرلمانية لا تنتم في المؤسسات والمباني المخصصة لها فقط، بل هي ثقافة وتربية تبدأ من البيت إلى المدرسة ثم الجامعة وعبر كل مؤسسات المجتمع المدني وسائل التنشئة المتاحة، ومن أهم ما يعزز السلوك البرلماني بشكل عام هو توفير بيئة ديمقراطية فيها مساحة واسعة من الحرية المسؤولة مع ضرورة احترام تفكير الآخرين، من هذا المنطلق نستطيع أن نخلق قاعدة صلبة لتنمية ثقافة الممارسة البرلمانية عبر المؤسسات والهيئات المناسبة معززة بالتشريعات والقوانين التي تكفل حرية إبداء الرأي بالوسائل السلمية ومدعومة بدور وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني.

• كيف يمكن تقريب الفجوة بين المجالس البرلمانية العربية والشارع العربي؟

– من خلال تفعيل التواصل بين هذه المجالس والمواطنين وإيجاد وفتح قنوات اتصالية جديدة ومباشرة تستهدف دمج وإشراك المواطن في القضايا والموضوعات والقوانين التي يطرحها ويناقشها الأعضاء عبر الاستفتاءات واستطلاعات الرأي وغيرها من الوسائل، هذا بالإضافة إلى دعوة جمعيات النفع العام ومؤسسات المجتمع المدني

فتح قنوات اتصال جديدة ومباشرة يساهم في تفعيل التواصل بين البرلمانات العربية والمواطن

والمؤسسات الأهلية غير الحكومية إلى التعاون مع البرلمان والأعضاء في مختلف الموضوعات المطروحة للمناقشة وتقديم الاستشارة في الموضوعات ذات الصلة بالشأن البرلماني.

ولا يمكن كذلك إغفال دور تواصل الأعضاء مع المواطنين في مختلف المناسبات والاستماع إلى همومهم ومعاناتهم وبحث متطلباتهم التي تمس واقع معيشتهم بشكل مباشر ومناقشتها مع ذوي الاختصاص وأصحاب القرار.

كما أن للإعلام دورا مهما في هذا المجال، فيمكن وعبر وسائل الإعلام المختلفة نقل الأعمال الحقيقية التي تقوم بها البرلمانات وأعضاؤها إلى المواطنين مما يعزز الصورة الواقعية للمناقشات ويلغي الصورة النمطية لهذه المجالس، وللعديد من الدول العربية تجربة في هذا المجال ومنها مجلس الشورى السعودي.

• معالي الرئيس: يرى بعض الناس أن الإعلام سحب البساط من تحت أقدام البرلمانات العربية خاصة فيما يتعلق بممارسة الدور الرقابي ما رد معاليكم؟

– لا شك أن للإعلام دورا هاما في الحياة السياسية للدول والمجتمعات، حيث إنه يعد السلطة الرابعة، وإننا ننظر للإعلام كشريك في عملية التنمية السياسية وتعزيز الثقافة البرلمانية في مجتمعاتنا.

فقد يعزز الإعلام بوسائله وقنواته المختلفة بعض الجوانب الرئيسة والهامة للبرلمانات لما له من تأثير على الجماهير ومختلف فئات الشعب، هذا بالإضافة إلى دوره الفاعل في كشف الحقائق وتوضيحها ونقل الصورة الواقعية لطبيعة الأحداث، وعلى الرغم من هذا الدور المهم والمؤثر للإعلام تظل له أدوار محدودة على الصعيد الفعلي كإقرار التشريعات أو طرح الموضوعات العامة المتعلقة بسياسة الحكومة والتصويت عليها أو توجيه الأسئلة إلى الوزراء في المجالات التي تقع تحت اختصاصهم أو محاسبتهم عليها، فهو لا يملك إلا أن يوضح الصورة وينقلها بكل مسؤولية وأمانة للجمهور.

أما المجالس البرلمانية فهي الجهة الرقابية الحقيقية والرسمية المنوط بها حق التشريع والرقابة، وهنا أود أن أوضح بأن العمل البرلماني له خصائص تختلف عن الوظائف الأخرى، كما تحكمه قوانين وأنظمة ولوائح وأسس لممارسة العمل البرلماني لا يستطيع أعضاء البرلمان تجاوزها في بعض الأحيان.